المكتب الإستشاري العربي
بالتعاون مع
المركز المصري لحقوق المرأة

ابراج المهندسين ، برج ٢ ، الدور ٢٠ شقة ٣ كورنيش النيل،
المعادي ، القاهرة ، مصر
ت : ٠٠٢٠٢٧٢٥٧٩١٣ ٠٠٢٠٢٨٢٥٦٧١٢
ف : ٠٠٢٠٢٨٢٥٥٧١٢
Email : info@ecwronline.org"
Website : www.ecwronline.org

عنوان الكتاب

تقرير حالة المرأة المصرية لعام ٢٠١٤

٢٠١٤ عام الوعود التي لم تتحقق للمرأة

إعداد : المركز المصري لحقوق المرأة

تحرير : نهاد ابو القمصان

٢٠١٤
عام الوعود . . .
التي لم تتحقق

تقرير حالة المرأة المصرية لعام ٢٠١٤

إعداد
المركز المصري لحقوق المرأة

تحرير
نهاد ابو القمصان

فريق عمل التقرير

دينا حسين

سحر صلاح

مريم مكي

نهال محمد

احمد محمد

احمد محمود

هناء احمد

إشراف

غادة لطفى

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٨
القسم الاول: الحقوق المدنية والسياسية	١١
١. المرأة والمشاركة في خارطة الطريق	١٤
• المرأة والاستفتاء علي دستور ٢٠١٤	١٨
• حقوق المرأة في دستور ٢٠١٤	٢٠
• المرأة والانتخابات الرئاسية	٢٤
٢. المرأة والمناصب القيادية	٢٧
• المرأة والتشكيل الحكومي	٢٨
• المرأة ومنصب المحافظ	٣١
• المرأة ومجلس علماء مصر	٣٢
• المرأة ولجنة الاصلاح التشريعي	٣٣
• المرأة ورئاسة الاحزاب السياسية	٣٤
• المرأة داخل مجمع اللغة العربية	٣٥
• المرأة والصحافة	٣٥
٣. المرأة والبرلمان المقبل	٣٦
٤. المرأة وحق التعبير عن الرأي	٣٩
القسم الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٤١
١. المرأة والعمل	٤٤

٢. المرأة والصحة	٤٧
٣. المرأة والتعليم	٤٧
٤. المرأة والرياضة	٤٨
القسم الثالث:العنف ضد المرأة	٥١
القسم الرابع :بعض جهود المركز المصري لحقوق المرأة	٦٣
• الخاتمة مطالب النساء التي لم تتحقق	٧٧

فهرس الاشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١	• وضع مصر وفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين٢٠١٤	٩
٢	• التمكين السياسي للمراة فى مصر (تقرير الفجوة بين الجنسين ٢٠١٤)	١٢
٣	• مقارنة وصول المرأة لمنصب كبار الموظفين على مدار عاميين (تقرير الفجوة بين الجنسين)	٢٧
٤	• نصيب النساء من أخر تشكيل حكومى	٣٠
٥	• التمثيل النسائي فى لجنة علماء مصر	٣٣
٦	• وضع مصر فى اتاحة الفرص و المشاركة الأقتصادية للمراة خلال ثلاثة أعوام (تقرير الفجوة بين الجنسين)	٤٢

٧	• مقارنة لمعدل البطالة بين النساء و الرجال (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء)	٤٤
٨	• مركز مصر من حيث تعليم النساء من إجمالى ١٤١ دولة (تقرير الفجوة بين الجنسين)	٤٨

مقدمة

شهد بدايات عام ٢٠١٤ صدور الدستور الجديد ، والذي بمقتضاه حصلت المرأة المصرية علي العديد من المكتسبات التي اقرها الدستور، فلأول مرة تكون هناك مادة دستورية تعطي الحق للأم في نقل جنسيتها لأبناءها من زوج غير مصري بعد ان كانت تعاني الامهات الكثير في هذا الشأن، كما اعطي الدستور الجديد كوتة للنساء في المجالس المحلية بنسبة ٢٥٪ الأمر الذي يحجز حوالي ١٣ألف مقعد للشابات والسيدات في المجالس المحلية، التي تعد لهن بيت خبرة لدخول البرلمان فيما بعد، كما رفع الدستور سن التعليم الالزامي إلي المرحلة الثانوية الأمر الذي يؤدي بدوره إلي الحد من الزواج المبكر للفتيات الذي كان منتشرا في ريف وصعيد مصر، كما جرم الدستور الاتجار بالبشر الذي كانت دائما ضحيته النساء والفتيات.

لكن بالرغم من هذه المكتسبات الا انه ما زالت النساء تعاني من التراجع بشكل عام في كافة المجالات، فقد احتلت مصر المركز ١٢٩ من بين ١٤٢ دولة علي مستوي العالم وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤، كذلك احتلت مصر المركز ١١٠ من بين ١٨٧ دولة علي مستوي العالم وفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤.

وعلي مستوي التمكين السياسي للمرأة قد تراجعت من المركز ١٢٨ العام الماضي إلي المركز ١٣٤ من بين ١٤٢ دولة علي مستوي العالم، وازدادت التراجع انحدارا في مؤشر تولي الوظائف القيادية للنساء فقد وصلت مصر المركز ١١٦ هذا العام بعد ان كانت المركز ١٠١ العام الماضي، وفي هذا انحدار واضح لحقوق المرأة في توليها الوظائف القيادية ووصولها لأماكن صنع القرار.

اما علي المستوي الاقتصادي شهد ايضا تراجع من حيث اتاحة الفرص

والمشاركة الاقتصادية، فقد احتلت مصر المركز الـ ١٣١ من بين ١٤٢ دولة علي مستوي العالم فى المشاركة الاقتصادية واتاحة الفرص ، وكذلك احتلت المركز ١٣٦ من بين ١٤٢ دولة من حيث مشاركة النساء فى القوى العاملة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤.

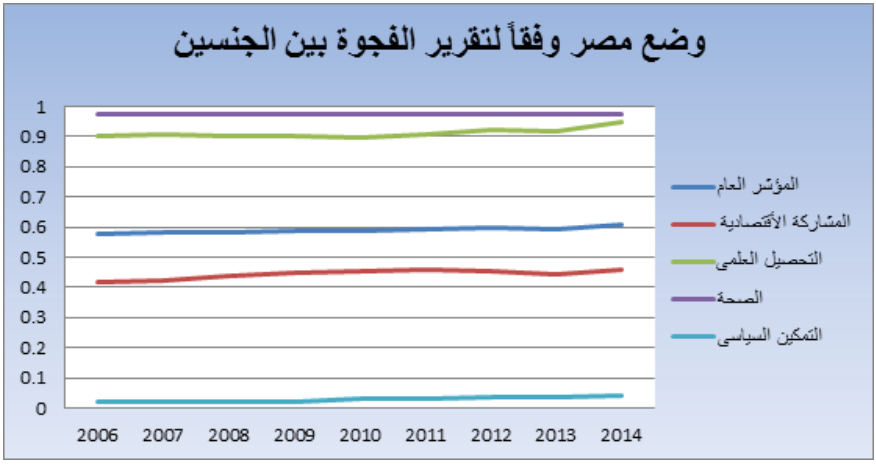

بالاضافة إلي ان توصيات المجلس الدولى لحقوق الإنسان فى جنيف، التابع للأمم المتحدة، حول حالة حقوق الإنسان فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ اشتمل على ٣٠٠ توصية من مختلف دول العالم، وكان عدد كبير منها يخص النساء في مصر فمن بين التوصيات الخاصة بتعديل البنية التشريعية كان أبرزها مراجعة تشريعات الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات من أجل تعديل أو حذف المواد التى تنطوى على تمييز ضد المرأة، ليتوافق مع الدستور وكذلك القانون الدولى، كما أكد التقرير علي ضرورة تكثيف التدابير للقضاء على التمييز ضد الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء، وضمان المساواة المطلقة فى الحقوق والفرص لهن وللفتيات.

وفقاً للمعايير الدولية، وتعديل واعتماد وتنفيذ تشريعات للقضاء على جميع أشكال التمييز وتجريم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات على نحو فعال، والتأكد من أن جميع حالات العنف الجنسى والمضايقات التى تواجهها النساء يتم التحقيق فيها فوراً وتقديم الجناة إلى العدالة، وأشار أنه يجب تعزيز جهود الدولة لدعم الحقوق الاجتماعية للمرأة، مثل الحق فى التعليم والصحة، وضمان الوصول المتساوى للفتيات والنساء على جميع مستويات ومجالات التعليم، وتواصل سياستها لتمكين المرأة واحترام حقوقها وحمايتها، بما فى ذلك مكافحة الختان، وتعزيز التمثيل العادل للمرأة فى البرلمان والحكومة، واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع التدابير التشريعية للقضاء على العنف الجنسى ضد النساء المشاركات فى الاحتجاجات والمظاهرات، وإلغاء الزواج القسرى المبكر، والزواج المؤقت التجارى للفتيات.

وينقسم هذا التقرير إلي اربعة اقسام هي:

- القسم الأول : الحقوق المدنية والسياسية
- القسم الثاني : الحقوق الإقتصادية والإجتماعية
- القسم الثالث : العنف ضد المرأة
- القسم الرابع : بعض جهود المركز المصري لحقوق المرأة

القسم الأول
الحقوق المدنية والسياسية

شهد وضع المرأة المصرية فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية تراجعاعلي مستوي العالم وعلي مستوي العامين الماضيين ايضا. فقد احتلت مصر المركز ١٣٤ في مؤشر التمكين السياسي للمرأة. وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن منتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤ و هو ما يعد تراجعاً عن مركزها (١٢٨ (فى عام ٢٠١٣ و مركزها)١٢٥) في عام ٢٠١٢.

ويوضح الشكل التالي مؤشر التمكين السياسي للمرأة خلال ثلاثة اعوام وفق تقرير الفجوة بين الجنسين **(علماً بأن القيمة الأكبر تمثل تراجعاً فى مؤشر التمكين)**

وبالرغم من ذلك شاركت المرأة في خارطة الطريق التي بدأت بعد خروج جماعة الاخوان المسلمين متمثلة في حكم الرئيس محمد مرسي من الحكم، فقد شهد بداية عام ٢٠١٤ الاستفتاء علي دستور ٢٠١٤ والذي كان حضور النساء فيه لافتا كل الانظار فقد شاركت بقوة من خلال النزول للتصويت متحدية بذلك كل احداث العنف التي كانت دائرة في البلاد في ذلك الوقت، كما شاركت بقوة خلال الانتخابات الرئاسية التي اجريت خلال شهر مايو ولم تأبه بحرارة الشمس العالية في ذلك الوقت، فرأت المرأة ان لصوتها قيمة واصرت علي الادلاء بصوتها، كما عبرت المرأة عن رأيها من خلال العديد من الوقفات الاحتجاجية التي حدثت علي مدار العام والتي شاركت فيها النساء بقوة .

١. المرأة والمشاركة في خارطة الطريق

- **المرأة ولجنة إعداد الدستور**

إجمالى المشاركات من النساء داخل لجنة إعداد الدستور ١٢ عضوة من ٩٩ بنسبة ١٢ ٪ تقريبا.

- ٥ عضوات أساسى ممثلات عن المجلس القومى للمرأة , المجلس القومى للأمومة والطفولة , المجلس القومى لحقوق الإنسان , اتحاد الصناعات , والشخصيات العامة.
- ٧ عضوات احتياطى ممثلات عن الأزهر الشريف , الشباب , المجلس القومى للمرأة , المجلس القومى للأمومة والطفولة , المجلس الأعلى للجامعات , التيار السياسي اليسارى , الشخصيات العامة.

وعلى الرغم من نص المادتين ٢٧ , ٢٩ من الأعلان الدستورى الدستوري ٨ يوليو ٢٠١٣ على معايير تشكيل لجنة كتابة الدستور، وهذه المعايير تبدو محايدة إلا أنها تفتقد البعد النوعى» عمياء جندريا « الأمر الذى دائما ما يؤدى إلى إقصاء المرأة المصرية من دوائر صنع المستقبل.

وبتحليل ترشيح الجهات للنساء نجد التالي:

- يعد ترشيح الأزهر الشريف لامرأة خطوة غير متوقعة فى ضوء الحديث عن الرؤى المحافظة داخل الأزهر , لذا جاء الترشيح خطوة هامة بمثابة

تطبيقاً عملياً لتوجه الأزهر لدعم حقوق المرأة بعد إقرار الأزهر وثيقة حقوق المرأة والتى نظر لها البعض باعتبارها ركن هام لدعم حقوق المرأة وأن كانت عضوة احتياطية بلا صوت .

- لم تتضمن ترشيحات الكنائس المصرية سيدة واحدة رغم وجود العديد من السيدات يشغلن مناصب ذات صبغة دينية.

- ليس للشابات صوت داخل لجنة الخمسين بالرغم من الثورة التي قادها الشباب والشابات حيث جاء تمثيل الشباب بثمانى أعضاء أربعة أعضاء اساسيين كلهم من الشباب وأربعة احتياطيين منهم شابة فقط, ما يعد تمثيل هزيل وبلا قوة تصويتية رغم الدور الكبير الذى لعبته الشابات فى الحركات الاحتجاجية بدء من حركة كفاية مرورا بحركة ٦ ابريل وصولاً الى حركة تمرد .

- لم يرشح المثقفين فى أى قطاع سواء الفنون أو الأداب أو اتحاد الكتاب أى سيدة لا اساسى ولا احتياطى

- لم ترشح النقابات المهنية , محامين , أطباء أو حتى صحفيين أو النقابات والأتحادات العمالية أو الفلاحية أى سيدة لا اساسى ولا احتياطى رغم وجود وجوه نسائية بارزة فى النقابات وارتفاع نسبة العاملات سواء فى المصانع أو العمالة الزراعية.

- تساوت كل التيارات السياسية الليبرالية والإسلامية والقومية فى عدم ترشيح امرأة لا ضمن المرشحين بصفة اساسية او احتياطية باستثناء التيار اليسارى الذى رشح امرأة كأحتياطى ليس لديها قوة تصويتية.

- جاء ترشيح اتحاد الغرف الصناعية لسيدة كعضو اساسى فى اللجنة ملفتا رغم قلة وجود السيدات فى اتحاد الصناعات لكن يبدو أنها الجهة الوحيدة التى كانت معنية باختيار كفاءة حقيقة تعبر عن مصالح

الاتحاد وليس الظهور لبعض قياداته.

- اوكل ترشيح الشخصيات العامة إلى مجلس الوزراء ليرشح عشرين شخصية عامة نصفهم أعضاء اساسيين ونصفهم أعضاء احتياطيين لكن ترشيحات مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمرأة تميز بالمحافظة الشديدة والتمثيل الشكلى حيث اكتفى بالحد الأدنى وهو امرأة واحدة عضوة أساسية وامرأة واحدة عضو احتياطى.

- الجيش والشرطة لم يرشح الجيش بطبيعة الحال اي امرأة ، ولم ترشح الشرطة سوي مرشح واحدا اساسي.

صورة اعضاء لجنة الخمسين الاساسي

صورة اعضاء لجنة الخمسين الاساسي

- **تمثيل المرأة فى هيكل لجنة الخمسين « داخل اللجان النوعية »**

جاءت هيكلة اللجان النوعية داخل لجنة كتابة الدستور استناداً على نص اللائحة الداخلية لعمل اللجنة على اختيار رئيس وتشكيل هيئة مكتب ، ورغم العدد القليل للمرأة فى لجنة الخمسين لكن حرصت على المشاركة فى هيئة المكتب المسئولة عن تسيير أعمال اللجنة ، ووافقت اللجنة في جلستها الإجرائية الأولى على انتخاب هيئة مكتب اللجنة من ٥ أعضاء، ٣ منهم لمنصب نائب الرئيس، وعضو لمنصب المقرر العام، وآخر متحدثا إعلاميا،وقد تم اختيار المحامية منى ذو الفقار ضمن هيئة المكتب كنائب للرئيس ضمن ثلاث نواب.

وبالنظر إلى اللجان النوعية داخل لجنة الخمسين نجد انعكاس التمثيل الضعيف للمرأة على اتجاهات النقاش و الرؤيا النوعية داخل كل لجنة ورغم مساهمة العضوات الاحتياطى فى النقاش داخل اللجان إلا أن النسبة ظلت فى أدنى مستوياتها مع مشاركة الاعضاء الاحتياطى الأخرين, فقد شاركت ست عضوات من إجمالى سبعة احتياطى فى أعمال اللجان.

وجاء تمثيل المرأة داخل اللجان النوعي كالتالى :

- لجنة المقومات الأساسية ١٦٪
- لجنة الحقوق والحريات ١٠٪
- لجنة الحكم والسلطات ٨٪
- لجنة الحوار المجتمعى وتلقى المقترحات ١٠ ٪

• المرأة والاستفتاء علي دستور ٢٠١٤

بدأ عام ٢٠١٤ بمشهد استحقاق انتخابي جديد بعد نهاية حكم الاخوان ،حيث كان الاستفتاء علي الدستور في منتصف شهر يناير وكان من اهم العلامات المميزة لهذا الاستفتاء هو مشاركة النساء بنسبة ٥٥٪, حيث دلت نتائج عينة من مراكز الاقتراع قامت بها اللجنة العليا للانتخابات باستخدام» القارئ الآلي» لبيانات الناخبين, أن نحو ٥٥٪ من المشاركين في هذه المراكز كانوا من النساء مقابل ٤٥٪ من الذكور., وهو تفاوت غير مسبوق في الانتخابات والاستفتاءات المصرية السابقة[1] حيث شاركت النساء من مختلف الأعمار, كما تنوعت الانتماءات الطبقية والاجتماعية للنساء, متحدية كافة التهديدات و المخاوف التي يتعرض لها المجتمع في كافة المحافظات.

1 الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=82475#.VPWDmnysWgM

صورة لمشاركة النساء في الاستفتاء علي دستور ٢٠١٤

- **حقوق المرأة في دستور ٢٠١٤**

يعد دستور ٢٠١٤ من أفضل الدساتير التي حافظت علي حقوق المرأة من خلال مواد دستورية واضحة . فخرج الدستور بالعديد من المكتسبات للمرأة المصرية. وبالنظر إلي ما ورد به من نصوص علي مستوي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية والحريات العامة.

نجد انه انتصر لأول مرة لحق المرأة المصرية في المواطنة الكاملة حيث نصت **المادة ٦** علي:

« الجنسية حق لمن يولد لأب مصرى أو لأم مصرية، والاعتراف القانونى به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه. ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية»

فقد عانت المرأة المصرية معاناة شديدة لنقل جنسيتها لابناءها في حالة الزواج من غير مصري مما يعد انتقاص في حقها كمواطنة ووصاية علي قراراتها في اختيار الزوج.

كما جاءت المادة ١١ كنقلة نوعية فيما يتعلق بحقوق المرأة في التمثيل المناسب في المجالس النيابية و في صناعة القرار وتولي الوظائف العامة. كما حسمت المعركة الدائرة منذ سنوات حول وصول المرأة للقضاء. كما أولت عناية بالمرأة الفقيرة والمهمشة. بالاضافة إلي الحد من كافة أشكال

العنف ضد المرأة، فقد جاء نصها كالتالي:

« تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأه والرجل فى جميع الح قوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا ل أحكام الدستور.وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا فى المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا.»

فضلا عن **المادة ١٩** والتي تساهم بقوة في تعليم الفتيات إلي مرحلة تمكنها من اتخاذ القرار، كما تحد من العنف ضد المرأة لا سيما الزواج المبكر حيث نصت المادة علي:

«التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها .....»

بالاضافة إلي خطوة هامة اخري في **المادة ٩٣** والتي اقرت التزام الدولة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان مما يعد تقدما ملحوظا في جعل تلك الاتفاقيات سندا قانونيا للدولة فقد نصت المادة علي:

«تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة»

كما جاءت **المادة ١٨٠** ولأول مرة بكوتة للنساء في المجالس المحلية ، الامر الذي سيساعد فى مساهمة المرأة فى إدارة الشأن العام حيث سيصل عدد العضوات الى ما يقرب من ثلاث عشر الف سيدة فى جميع محافظات مصر مما يمهد الطريق بقوة إلى البرلمان بكوادر مدربة عمليا وميدانيا .

وقد حذت مصر حذوا كثير من الدول التى خطت خطوات هامة فى استثمار مشاركة المرأة كأحد ركائز التنمية مثل الهند والبرازيل وجنوب افريقيا والتى كان لمشاركة المرأة فى المجالس المحلية بها اثر كبير، حيث نصت المادة ١٨٠ علي»

«تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السرى المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة .....»

كما جاءت **المادة ٥٣** لتجريم التمييز بكل أشكاله لا سيما القائم علي النوع، بل وصل أمر التجريم إلي المعاقبة قانونيا، بالاضافة لإلتزام الدولة بإنشاء مفوضية مستقلة لمواجهة كل أشكال التمييز، فقد نصت المادة علي التالي:

«المواطنون لدي القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين او العقيدة او الجنس او الاصل، او العرق او اللون، او اللغة او الاعاقة، او المستوي الاجتماعي، او

الانتماء السياسي او الجغرافي او لأي سبب آخر. التمييز والحض علي الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء علي كافة اشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.»

ولم يكتفي الدستور بتجريم التمييز، بل جاءت **المادة ٩** من الدستور لإلزام الدولة بكافة مؤسساتها بتحقيق تكافؤ الفرص اياً كانت بين جميع المواطنين، فقد نصت المادة علي التالي:

«تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.»

كذلك جاءت **المادة ٨٩** لتعلن بشكل صريح وقوي حظر وتجريم الاتجار بالبشر التي كانت دائما ضحيته النساء من زواج مبكر وزواج سياحي وغيره من الاشكال التي كانت تباع فيه النساء تحت مسمي الزواج ، فقد جاءت نص المادة كالتالي:

«تحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسرى للإنسان، وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال الاتجار فى البشر ، ويجرم القانون كل ذلك.»

- **المرأة والانتخابات الرئاسية**

بعد إقرار دستور ٢٠١٤ تم تحديد موعد انتخابات الرئاسة والتي كانت بين اثنين من المرشحين عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي ، وفيما يلي نظرة سريعة علي وضع المرأة في برامج مرشحي الرئاسة:

المرشح حمدين صباحى

- البرنامج الانتخابى للمرشح حمدين صباحي لم يفرد لقضايا المرأة أو حقوقها مساحة مستقلة ولم يقدم خطة عمل بآليات محددة نستطيع بها تحديد درجة التقدم المرجو على مستوى الحقوق أو تقييم وقياس هذا التقدم، وانما كان برنامج مبنى على مقاربة تنموية لحقوق المرأة مفادها أن التنمية عامة ستعود بعوائد على كل الفئات المصرية ومنها المرأة.

- وبتحليل هذا الخطاب نجد انه خطاباً قديماً تجاوزته كل الأدبيات ذات الصلة بحقوق المرأة منذ ثمانينات القرن الماضى وأيضاً الأدبيات ذات الصلة بالتنمية، حيث تؤكد المؤسسات التنموية والاقتصادية العالمية ضرورة اتخاذ تدابير لضمان نسب محددة لمشاركة النساء سواء فى صناعة القرار التنموى أو الاستفادة من الخدمات وعوائد التنمية، ، فالمقاربة التنموية لم تحقق تقدماً يُذكر على مستوى النساء، فهن أفقر الفقراء فى العالم، حتى أصبح مصطلح «الفقر امرأة» بمثابة إدانة لكل نظريات التنمية القديمة، فمعدلات التنمية العالية فى كثير من الدول إن لم يصحبها قواعد محددة لتوزيع عوائد التنمية تأخذ بعين الاعتبار معايير النوع (الجندر) لا تستفيد النساء منها على الإطلاق، بل تزداد فقراً وعوزاً، مما يساهم فى ارتفاع معدلات العنف ضدها نظراً لعدم قدرتها على المقاومة ويؤدى إلى تحملها انتهاكات

خطيرة لعدم وجود بديل.

- وبالتالي فى حال توليه الرئاسة قد ينجح فى توفير فرص عمل لكن تظل النساء والشابات عاطلات عن العمل لإعطاء الأولوية للشباب استناداً إلى عادات قديمة ترى أن الرجل يعيل أسرة دون النظر إلى أن ثلث الأسر تعيلها امرأة وحدها وأكثر من ٨٠٪ من الأسر بحاجة إلى عمل المرأة بجانب عمل الرجل. وقد ينجح فى توفير مساكن لكن تظل النساء بلا مأوى أو يعشن فى عنف منزلى شديد دون إيجاد بديل. فى ضوء تراجع مفهوم العائلة الممتدة ولم يعد هناك بيت أب تعود إليه المرأة إذا احتاجت للسكن. فضلاً عن منظومة التأمين الاجتماعى والصحى والتمييز فى العمل والترقى وتولى المناصب وغير ذلك كثير. كل هذا يستلزم قواعد بيانات تأخذ معيار النوع الاجتماعى (الجندر) بعين الاعتبار وتضع آليات تستطيع مواجهة المعيقات المبنية على عادات وتقاليد تجاوزها الواقع الاجتماعى والاقتصادى.

المرشح عبدالفتاح السيسى

- تميز خطاب السيسى للمرأة بـ«الاستدعاء». الذى كان له فعل السحر. فهو يخص النساء بالحديث ولا يتحدث عن الجموع وكأنهن غير مرئيات أو يستند إلى قاعدة نحوية عتيقة وخاطئة بأن الحديث بصيغة المذكر يعنى الرجال والنساء. لذا تميز خطاب السيسى بما يمكن أن يطلق عليه «الحساسية للنوع». حيث يخص المرأة فى

- حديثه مواضع عدة منها صندوق الانتخاب. الاقتصاد. توفير الطاقة. كما تحدث عن ضرورة تحويل نصوص الدستور ذات الصلة بالمرأة إلى قوانين وإدخالها حيز النفاذ.

- من اللافت أن السيسى يتحدث بهدوء لكنه تحدث بقوة وحدة فى ثلاثة موضوعات أساسية. الأول الأمن القومى والجيش. الثانى رداً على سؤال

عن الإضرابات مؤكداً عدم وجود موارد وأن هذه الإضرابات قد تهدم الدولة، والثالث عندما تحدث عن العنف ضد المرأة مؤكداً أنه لن يسمح به ولن يقبل إهانة المرأة المصرية.

- لكن يظل خطاب السيسى يميل إلى تعظيم الدور الإنجابى والتأكيد على الأدوار التقليدية بكونها الأم والزوجة والدافع والمسئول عن الأسرة، أيضاً يعظم من دورها ككتلة اقتصادية ويستدعيها للمساهمة فى قوة العمل، وهو خطاب ربما يرتب اهتماماً فى المستقبل بالجوانب الاجتماعية والبنية التحتية التى تساعد المرأة على العمل مثل التوسع فى دور حضانة بأسعار تناسب المرأة العاملة ومستوى لائق بصحة وأمان ورعاية أطفالها.

- كما يتحدث السيسى عن دعم دور الدولة فى الاقتصاد، ما يعطى آمالاً واسعة فى الحد من بطالة النساء وتركهن فى سوق العمل غير المنظم يعملن بشروط مجحفة وأجور متدنية، لأن الدولة هى المشغل الرئيسى للنساء ويعد القطاع الخاص طارداً لعمالة النساء لعدم رغبته فى تحمل الأعباء الإنجابية مثل إجازات الوضع ورعاية الأبناء.

٢. المرأة والمناصب القيادية

شهد عام ٢٠١٤ تدني واضح في مستوي وصول المرأة لمنصب كبار الموظفين والمديرين فقد احتلت مصر المركز ١١٦ من بين ١٤٢ وفق تقرير الفجوة بين الجسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤. وفي هذا تدني حتي عن وضع مصر العام الماضي حيث كانت تحتل المركز ١٠١ من بين ١٣٦ دولة.

يوضح الشكل التالي ترتيب مصر عالميا من حيث وصول المرأة لمنصب كبار الموظفين علي مدار العامين الماضيين:

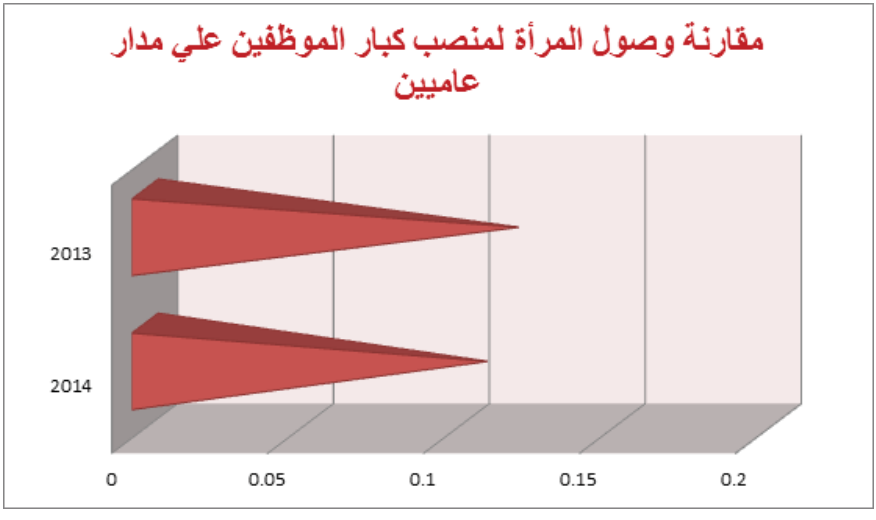

• المرأة والتشكيل الحكومي

خلال عام ٢٠١٤ جري تشكيل حكومي مرتين: جري **التشكيل الاول** خلال شهر مارس بعد مشاركة المرأة بكل قوة في ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو الا ان إقصاء النساء من مواقع صنع القرار ما زال مستمر. فجاء التشكيل الوزاري لا يشمل سوي ٤ وزيرات فقط منهن اثنين كانتا في الحكومة السابقة وهن الدكتورة درية شرف الدين وزيرة الاعلام والدكتورة ليلي اسكندر وزيرة البيئة، واثنتين لاول مرة وهن ناهد حسن عشري وزيرة القوي العاملة والهجرة و غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي . **ليصبح نصيب المرأة ١٢ ٪ فقط بعد ثورتين شاركت فيهما النساء.**

وجري <u>التشكيل الثاني</u> خلال شهر يونيو الماضي وبالرغم من خطاب الرئيس السيسى الأول

الذي دار حول دور المرأة وضرورة مساهمتها بصورة اكبر فى السلطة التنفيذية كان مؤشرا للمرأة المصرية ببدء عهد جديد يتم فيه الحد من التمييز ضدها ، ولكن جاء التشكيل الوزاري في شهر يونيو مخيبا لامال المرأة المصرية التي تصدرت المشهد الانتخابي سواء في الاستفتاء علي الدستور أو في انتخابات رئاسة الجمهورية التي جرت أواخر شهر مايو . حيث لم تشغل المرأة سوى ٤ وزارات فقط من إجمالي ٣٤ وزارة أي بنسبة اقل من ١٢٪ ، منهن ثلاث من الوزارة السابقة وهن الدكتورة ناهد العشري وزيرة القوي العاملة والدكتورة غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي، والدكتورة ليلي اسكندر وزيرة التطوير الحضري- وهي وزارة مستحدثة ، فلم يجتهد رئيس الوزراء بالاستعانة بكفاءات نسائية حيث لم يضاف سوى وزيرة واحدة هى الدكتورة نجلاء الاهواني وزيرة للتعاون الدولي- وخلت المجموعة الاقتصادية من وزيرات رغم توافر الكفاءات المصرية والمشهود لها دوليا ، فعلى المستوى الأكاديمى تصل أستاذات الاقتصاد إلى ثلثى اساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتشغل مواقع أكاديمية مرموقة فى كليات التجارة والحقوق ، كما تزخر البنوك المصرية والدولية بخبرات نسائية محلية ودولية.

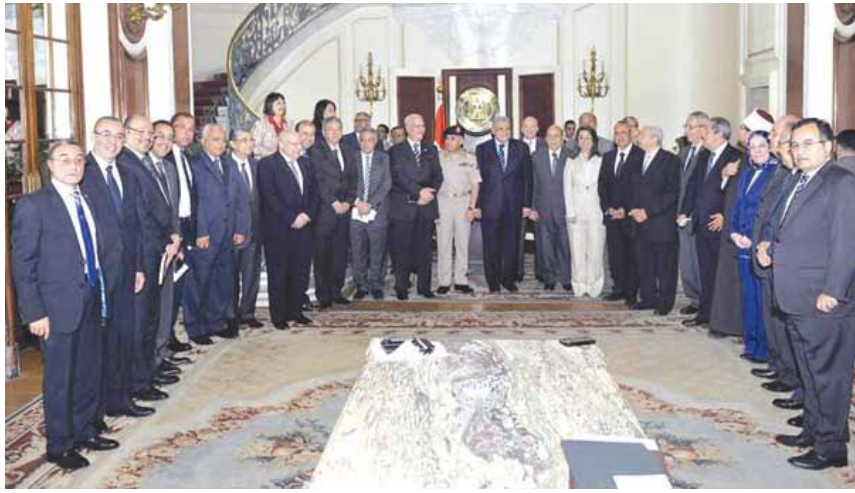

الشكل التالي يوضح التمثيل النسائي في اخر تشكيل حكومي:

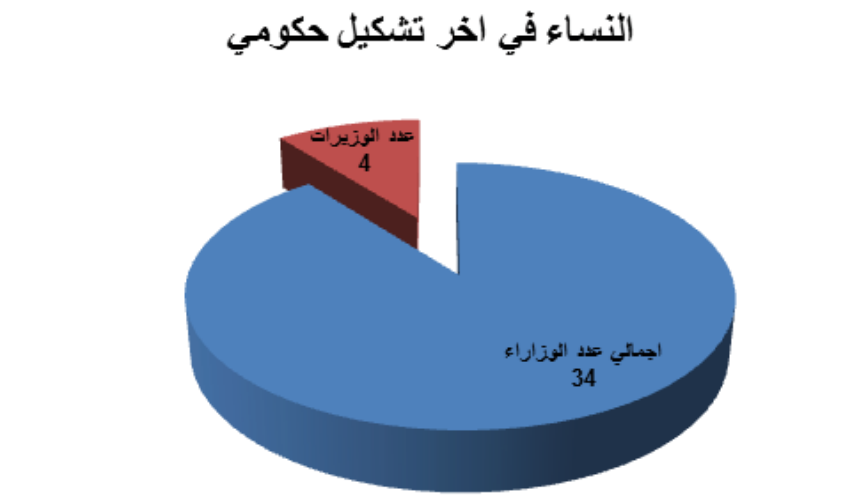

فكانت نسبة تمثيل المرأة سواء في التشكيل الحكومي الذي أجري في شهر مارس او الذي أجري في شهر يونيو , لا تتناسب مع نسبة السكان أو نسبة إسهام المرأة فى النشاط الاقتصادى والتى تصل إلى ٣٠٪ فى القطاع الرسمى وما يقرب من ٧٠٪ من القطاع غير الرسمى وتؤكد على الاصرار على تعامى الحكومات عن الخبرات النسائية المتوفرة بل وتجاهل تقارير التنمية الاقتصادية التى تؤكد أن مشاركة المرأة فى صناعة القرار تحد من الفساد وتساهم فى الاستثمار الأمثل للموارد , او تؤكد علي غياب المعايير الموضوعية فى اختيار الوزراء.

وتخلو وزارة العدالة الانتقالية من النساء بالرغم من مناقشتها لمقترحات مشاريع قوانين هامة تخص المجتمع ككل مثل قانون تقسم الدوائر الانتخابية وقانون الاحوال الشخصية , بجانب وضع مقترح قانون المساواة ومنع التمييز, الامر الذي يجعل المناقشات تفتقر لرؤية نصف المجتمع.

• المرأة ومنصب المحافظ

بالرغم من مشاركة المرأة المصرية في كافة المجالات, وبالرغم من دورها الواضح في التنمية الا ان الوزير عادل لبيب وزير التنمية المحلية صرح في شهر اغسطس الماضي أن حركة المحافظين المقبلة لن تتضمن سيدات, ونُشر علي لسانه ان السبب وراء ذلك عدم الاستقرار الامني, الا انه سرعان ما نفي هذه التصريحات, وان كانت حركة المحافظين أكدت ما سبق نفيه ولم يتضمن أي سيدة, وفي محاولة لذر الرماد في العيون واستدارك الموقف تم تعيين ثلاث نواب للمحافظين من النساء هن الدكتورة منال عوض ميخائيل نائب محافظ الجيزة, و الدكتورة سعاد عبد الرحيم نجا الخولى نائب محافظ الإسكندرية و الاستاذة جيهان عبد الرحمن أحمد نائب محافظ القاهرة.

بإدعاء ان ذلك لتمهيد الطريق لتولي المرأة محافظ، الامر الذي يضع اسئلة حول الرؤي المحافظة لصناع القرار حول المرأة ودورها.

صورة المحافظين والتي تخلو من النساء

• المرأة ومجلس علماء مصر

بقرار جمهوري تم تشكيل المجلس الاستشاري لكبار علماء مصر ، وضم امرأة واحدة وهي الدكتورة ميرفت ابو بكر عن مجال التعليم ما قبل الجامعي، امرأة واحدة من اجمالي ١٦ شخصية اي بنسبة ٦,٢٥ ٪.

يوضح الشكل التالي التمثيل النسائي في مجلس علماء مصر:

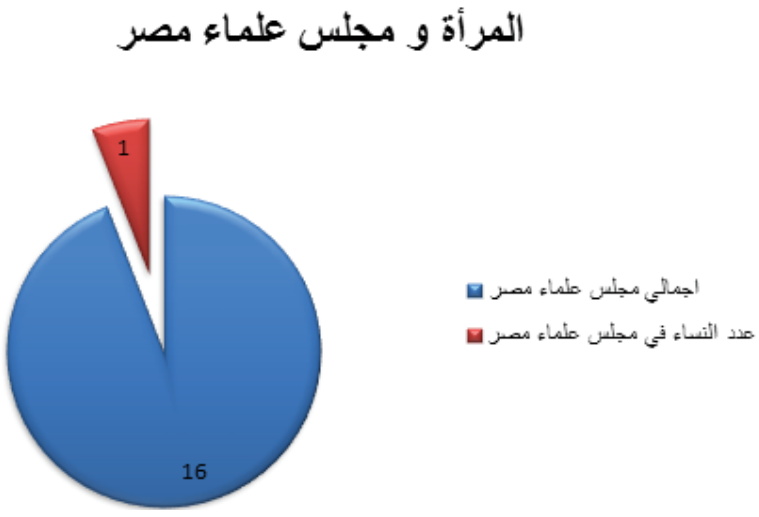

- **المرأة ولجنة الاصلاح التشريعي**

صدر قرار رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة عليا للاصلاح التشريعي، يكون هدفها إعداد وبحث ودراسة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء فضلا عن بحث ودراسة ومراجعة مشروعات القوانين الرئيسية بالاضافة إلي تشكيل لجان فرعية لإعداد وتطوير

التشريعات في المجالات المختلفة، وقد خلت تلك اللجنة من اي عنصر نسائي فيها، بالرغم من وجود العديد من اساتذات القانون التي تزخر بهن الجامعات المصرية ويشهد لهن بالكفاءة بالاضافة لوجود عدد من القاضيات.

احد اجتماعات لجنة الاصلاح التشريعي التي تخلو من النساء

• المرأة ورئاسة الاحزاب السياسية

في سابقة الاولي من نوعها فازت هالة شكر الله برئاسة حزب الدستور، فكانت اول امرأة تتولي منصب رئيس حزب بالانتخاب، حيث حصلت علي نسبة ٥٣٪ وتعد هذه النتيجة تغييرا ايجابيا في قيم المجتمع، حيث قرر اعضاء الجمعية العمومية للحزب انتخاب سيدة ومسيحية، في خطوة ايجابية في مسار التحول الديمقراطي عامة وفي مسار حقوق المرأة السياسية خاصة، وايضا تطبيقا عمليا لمبدأ المواطنة والمساواة التي نصت عليها المواثيق الدولية والدستور.

وجدير بالذكر ان هناك ثلاث سيدات ترأس احزاب سياسية بالتأسيس وليس بالانتخاب وهن: تيسير فهمي رئيسة حزب المساواة والتنمية، و

عصمت الميرغني رئيسة الحزب الاجتماعي الحر، ونيرمين عبد الرحمن رئيسة حزب الحق المصري.

• المرأة داخل مجمع اللغة العربية

فازت الدكتورة وفاء كامل، الأستاذة بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة، بعضوية مجمع اللغة العربية، وتعد بذلك أول سيدة تصبح عضوة بالمجمع منذ تاريخ إنشائه.

• المرأة والصحافة

فازت الصحفية هويدا فتحي نقيبا للصحفيين بالاسكندرية حيث حصلت علي ٥١ صوت بينما حصل منافسها علي ٤٥ صوتا، وتعد بذلك اول امرأة تصل لمنصب نقيب الصحفيين.

٣. المرأة والبرلمان المقبل

صدر قانون مجلس النواب، ليضمن ٥٦ مقعد للنساء علي القوائم الحزبية بالاضافة إلي نصف المعينين من قبل رئيس الجمهورية إلي ما يصل إلي ٧٠ نائبة.

وساعد علي خروج القانون بهذا الشكل محاولات ضغط الجمعيات الاهلية الحقوقية المعنية بالمرأة لخروج القانون بأفضل تمثيل للمرأة، حيث انه ليس هناك نص دستوري يحقق تمثيل عادل للنساء في المجالس النيابية، فحاولت الجمعيات الاهلية الضغط علي لجنة وضع قانون مجلس النواب حتي يضمن حجز مقاعد للنساء . فقد صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ الخاص بمجلس النواب ونصت **المادة ٥** فيه علي:

« ... اول انتخابات لمجلس النواب تُجري بعد العمل بهذا القانون تكون هناك دائرتان انتخابيتان يُخصص لكل منهما (١٥) مقعد من مقاعد مجلس النواب، ويجب ان تتضمن كل قائمة انتخابية مقدمة في هاتين الدائرتين الاعداد والصفات الاتية:

- ثلاثه مترشحين علي الاقل من المسيحيين.
- مترشحين اثنين علي الاقل من العمال والفلاحين.
- مترشحين اثنين علي الاقل من الشباب.
- مترشح علي الاقل من الاشخاص ذوي الاعاقه .
- مترشح علي الاقل من المصريين المقيمين في الخارج.

علي ان يكون من بين اصحاب هذه الصفات او من غيرهم سبع نساء علي الاقل.

كما تكون هناك دائرتان انتخابيتان يُخصص لكل منهما (٤٥) مقعد من مقاعد مجلس النواب، ويجب ان تتضمن كل قائمه انتخابيه مقدمه في هاتين الدائرتين الاعداد والصفات الاتيه:

- تسعه مترشحين علي الاقل من المسيحيين.
- سته مترشحين علي الاقل من العمال والفلاحين.
- سته مترشحين علي الاقل من الشباب.
- ثلاثه علي الاقل من الاشخاص ذوي الاعاقه .
- ثلاثه علي الاقل من المصريين المقيمين في الخارج.

علي ان يكون من بين اصحاب هذه الصفات او من غيرهم احدي وعشرون من النساء علي الاقل

فضلا عن **المادة ٢٧** التي نصت علي :

«... يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء في المجلس لا يتجاوز نسبة ٥ ٪من عدد الأعضاء المنتخبين نصفهم على الأقل من النساء...»

وبالتالي هناك علي الاقل حوالي ٧٠ سيدة في البرلمان المقبل علي القوائم الحزبية، وبالتالي ترتفع نسبة التمثيل النسائي من ٢٪ في برلمان ٢٠١١ إلي حوالي ١٢,٥٪ في البرلمان المقبل.

بالرغم من صدور قانون مجلس النواب الذي يدعم وجود ٥٦ سيدة علي القوائم الحزبية إلا أن الاحزاب السياسية لم تغير شيئا في اجراءات استعدادتها لخوض المعركة الانتخابية ، ففي ظل تحضيرات الاحزاب للانتخابات البرلمانية وفي ضوء التحالفات الانتخابية التي تجري بين الاحزاب السياسية لم يكن هناك دور للمرأة في هذا المشهد، وبما انه لا توجد نساء في الهيئات العليا للاحزاب فأن قرار دخول تحالف انتخابي من عدمه قاصر علي الرجال، بجانب عدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع المرشحات فلم تسعي الاحزاب لضم الراغبات في الترشح فواقع الاحزاب طاردة للنساء لعدم وجود رؤية واضحة في التعامل مع المرأة وعدم وجود برامج وآليات داخل الحزب لدعم المرشحات.

٤. المرأة وحق التعبير عن الرأي

شهد الحق في التعبير تراجع خلال عام ٢٠١٤ حيث تم حشد الاعلام في اتجاه شبه واحد لايسمح بتعدد الاراء او النقد لا سيما لمؤسسات الدولة وانعكس ذلك علي حجم المشاركة في انشطة التعبير عن الرأي لاسيما السلمية منها ورغم ذلك شاركت النساء في المظاهرات والوقفات الاحتجاجية. فقد نظمت واشتركت النساء المصريات في العديد من المظاهرات علي مدار عام ٢٠١٤ وتعددت اسباب تلك المظاهرات فما بين رفض التحرش الجنسي والمطالبة بقانون يجرم التحرش، وما بين رفض ترسيم حدود المحافظات وما بين دعم الجيش، وفيما يلي رصد بعض تلك المظاهرات:

- احتشدت العديد من النساء في ميدان التحرير خلال شهر يونيو الماضي لرفض الاعتداءات الجنسية التي تعرضت لها النساء خلال الاحتفلال بتنصيب عبد الفتاح السيسي رئيسا للبلاد.
- وفي اغسطس الماضي نظمت الجبهة الوطنية لنساء مصر واتحاد النساء التقدمي، وقفة احتجاجية، أمام مقر نقابة الصحفيين دعما للجيش المصري في حربه ضد الإرهاب.
- وخلال شهر سبتمبر نظم العشرات من السيدات وقفة احتجاجية
- بميدان عبد المنعم رياض بالغردقة لرفض تقسيم الجديد للمحافظات
- ودخول القصير مع محافظة قنا، وهددت المتظاهرات بخطوات

- تصعيدية منها العصيان المدني وعدم الذهاب لاعمالهن بالمصالح الحكومية.

- وفي نوفمبر نظمت العشرات من نساء محافظة المنيا وعدداً من ممثلى المجتمع المدني وقفة أمام فرع مقر المجلس القومى للمرأة تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمى لمناهضة العنف ضد المرأة. وطالبت المشاركات بضرورة سن العديد من القوانين التى تعمل على وقف أشكال العنف والارهاب ضد المرأة. ورفعن لافتات تطالب بوقف كافة أشكال العنف والممارسات ضد المرأه وخاصة التحرش الجنسى وختان الاناث.

- وفي نوفمبر ايضا اضربت ٧ ممرضات بمستشفي البلينا العام عن الطعام لتضررهن من سوء توزيع الاعمال الشهرية والسهر بالمستشفي وتشغليهن اكثر من ساعات العمل المقررة.

- اما علي المستوي الاعلامي فقد تم وقف الاعلامية

- عايدة سعودي عن العمل كمديرة لاحد براج الراديو لإبدءها

- رأيا يتعلق بمحاكمات رموز النظام السابق مما يشكل اعتداء

- علي حرية التعبير وارهاب لكافة العاملين في المجال الاعلامي.

- وعلي مستوي الناشطات قدتم حبس ٧ فتيات «سناء سيف، يارا سلام، سلوى محرز، سمر ابراهيم، ناهد شريف.، فكرية محمد محمد، حنان مصطفى" علي خلفية مشاركتهن في وقفة احتجاجية لرفض قانون التظاهر[2].

2 قد تم الافراج عن بعض هؤلاء الفتيات في عام 2015 وقت اصدار التقرير
http://www.vetogate.com/1505789
-هناك تضارب في عدد من تم القبض عليهم فبعض المواقع اشارت الي انهن 7 فتيات بينما بعض جماعات الاخوان تؤكد انهن اكثر من ذلك

القسم الثاني

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

شهد عام ٢٠١٤ تراجع لوضع المرأة من حيث اتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية، فقد احتلت مصر المركز الـ ١٣١ من بين ١٤٢ دولة علي مستوي العالم فى المشاركة الاقتصادية واتاحة الفرص ، وكذلك احتلت المركز ١٣٦ من بين ١٤٢ دولة من حيث مشاركة النساء فى القوى العاملة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤، في حين احتلت العام الماضي المركز ١٢٥ من بين ١٣٦ دولة علي مستوي العالم من حيث اتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٣

ويوضح الشكل التالي مؤشر اتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية خلال ثلاثة اعوام وفق تقرير الفجوة بين الجنسين:

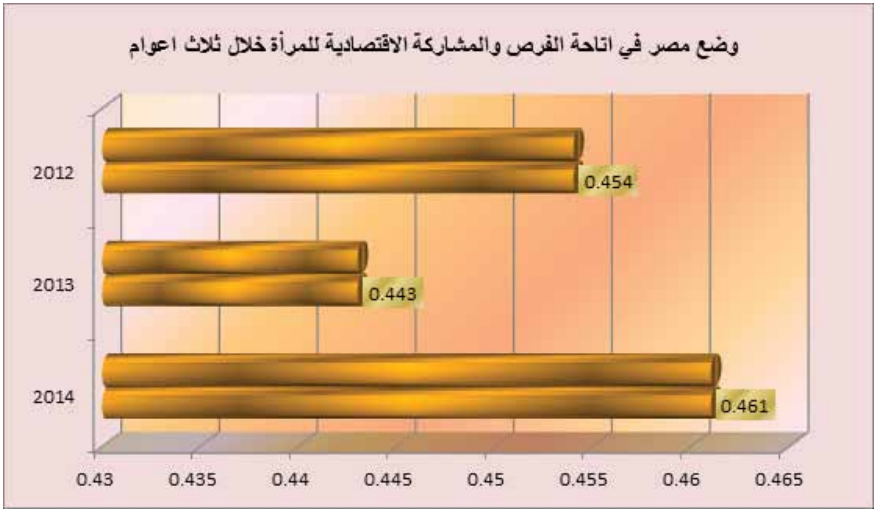

وعلي الرغم من تراجع المرأة المصرية علي المستوي الاقتصادي الا انه الدراسات اثبتت اهمية وفاعلية تواجد النساء في مجالس ادارة الشركات، حيث انتهت دراسة صادرة عن المصرف السويسري "كريدي سويس" ان الشركات التي تضم سيدات في مجالس اداراتها أو في هيئاتها الادارية تحقق أداء أفضل مقارنة بالعاملين منهم من الرجال، مشيرة أن هذا الاداء الايجابي للسيدات ينعكس بدوره في سوق البورصة وعائدات الموارد الخاصبة والارباح.

واشارت الدراسة الي ان الشركات التي تضم امرأة واحدة علي الاقل في مجلس اداراتها تسجل ارتفاعا في سعر اسهمها بنسبة تتخطي ٥٪، وتبين الدراسة ان العائدات علي الموارد الخاصة تساوي ١٤٪ في الشركات التي تضم امرأة في مجلس اداراتها مقابل ١١ ٪ في الشركات التي تضم مجالسها الادارية رجالا فقط. وأكدت الدراسة أن مشاركة النساء علي الصعيد الاداري يساهم في تحسين الاداء وارتفاع ارباح ودخول هذه الشركات، وقد طبقت الدراسة علي ٣٠٠٠ شركة في ٤٠ دولة مختلفة من بداية ٢٠١٢ حتي يونيو ٢٠١٤.

١. المرأة والعمل

تشير بيانات تقرير الفجوة بين الجنسين ٢٠١٤ إلي أن نسبة مشاركة النساء للرجال فى القوى العاملة هى ٣٢٪ و هو ما يعنى أن مع كل مائة رجل عامل فى مصر توجد ٣٢ سيدة عاملة فقط.، وان نسبة النساء العاطلات عن العمل من إجمالى النساء ٢٤,١٪ بينما نسبة الرجال العاطلين من إجمالى الرجال هو ٩,٣٪.

كما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ان معدل البطالة بين النساء عام ٢٠١٣ بلغ نسبة ٢٤,٢٪. حيث توصلت احصاءات ان معدل البطالة في مصر بنهاية ٢٠١٣ بلغ ١٣,٢٪ من بينهم ٢٤,٢٪ من النساء و٩,٨ ٪ بين الذكور. في حين بلغت قوة العمل في نفس الفترة ٢٣,٩٧٣ مليون شخص من بينهم ٤,٩٨١ مليون من النساء و ١٩,٠٨٢ من الذكور[3]. ويوضح الشكل التالي مقارنة بين معدل البطالة بين النساء والرجال وفق احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

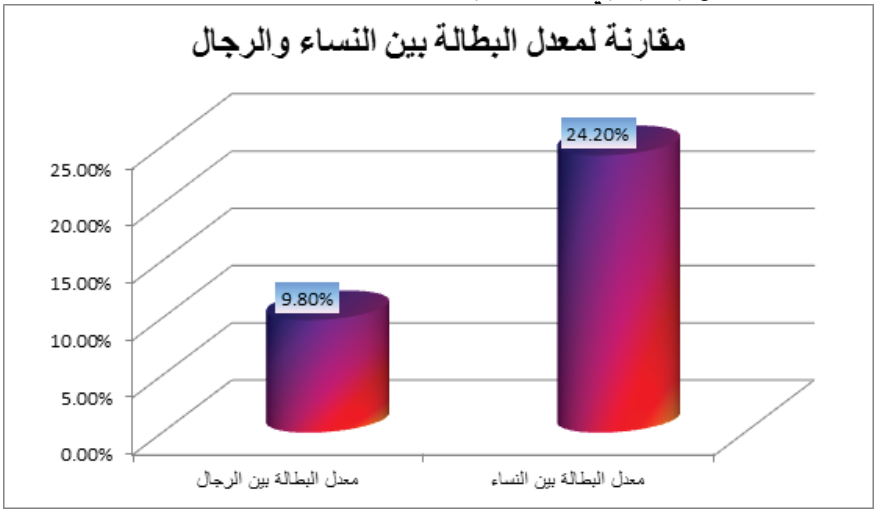

3 http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2015/EgyptinFigures/Tables/PDF/3-%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84/labor.pdf

وفي ظل هذا الارتفاع الملحوظ للبطالة بين النساء نجد ان المشروعات الكبري هي مشروعات انشائية و المشروعات الإنشائية فى مصر ذكورية الطابع، رغم تغير هذا المفهوم فى العالم، حيث لم يعد قطاع الإنشاءات يعتمد على العضلات بقدر المعدات، ويأتي ذلك في ظل غياب توفير الدولة لأي سياسات تضمن وصول فرص عمل هذه المشاريع للنساء، الامر الذي سيؤدي إلي استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين النساء طالما بقيت معايير توفير فرص العمل تفتقد البعد النوعي" عمياء جندريا".

- وقع البنك الدولى عقد مشروع "تعزيز الأبتكار من أجل تمكين أقتصادى شامل" فى الأول من أبريل ٢٠١٤ مع الصندوق الأجتماعى للتنمية و من المتوقع أن يستمر المشروع إلى نهاية عام ٢٠١٩، فى أطار هذا المشروع أقرض البنك مبلغ ثلاثمائة مليون دولارا أمريكيا للصندوق و الهدف من ذلك هو توسيع فرص الحصول على تمويل للمشاريع الصغيرة و متناهية الصغر من خلال أستخدام آليات تمويل مبتكرة، جاء هذا المشروع فى إطار سياسة البنك الداعمة للشباب و المرأة و كذلك المناطق المحرومة.

يوضح أخر تقرير مرحلى للمشروع الصادر فى ديسمبر ٢٠١٤ من البنك الدولى أنه تم صرف ٢٧٪ من المبلغ الأجمالى، بدأ الصندوق فى توقيع عقود مع الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر و على رأسها البنوك مثل بنك الأسكان و التعمير و البنك الأهلى المصرى و من المتوقع أن تبرز التقارير القادمة المقدار الحقيقى لأستفادة المرأة من المشروع .

- قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع البنك الاوروبى لإعادة الاعمار والتنمية بتنفيذ مشروع "برنامج دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر والصندوق الاجتماعي للتنمية" والذى يهدف إلي مساندة نحو ٦٠ مشروع صغير مملوك للمرأة في

محافظات القاهرة الكبري، الغربية، أسيوط وسوهاج لتطويرها وتحويلها إلي مشروعات أكبر حجما، وفقاً لمسئولة البرنامج تم تقديم ٤٠ منحة استشارية لسيدات الأعمال خلال هذا العام كما تم تدريب نحو ٣١ سيدة على برامج واستراتيجيات التسويق الإلكتروني بالقاهرة والغربية بالإضافة إلى إقامة ملتقى لعدد ٧٠ سيدة من رائدات الأعمال بغرض تزويدهن بفرص اكبر للتشبيك بين المشروعات.

- شهد عام ٢٠١٤ مناقشات حول تعديل قانون العمل ، وقد صرح الدكتور أشرف العربى، وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، أن قانون العمل الجديد سيعطى السيدات ٤ أشهر إجازة "وضع" بدلاً من ٣ أشهر، لمنح المرأة ميزة إضافية، مع إمكانية مدها إلى ٨ أو ٦ أشهر بنصف أجر،كما صرحت الدكتورة ناهد العشري، وزيرة القوى العاملة والهجرة إن هناك مقترح لقانون العمل الجديد لتقليل عدد ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل، بمقدار ساعة واحدة على الأقل، ابتداء من الشهر السادس من الحمل، مشيرة إلى أنه يتم دراسة هذا المقترح لتمكين المرأة من تحقيق التوازن بين مهامها كربة أسرة، ومهامها كمرأة عاملة، على حد قولها.

ولم يتم طرح هذا المشروع علي المختصين للنقاش حول مدي تأثير هذه الامتيازات بالسلب او الايجاب علي فرص عمل النساء، لاسيما في ضوء تأكيد العديد من الدراسات الاقتصادية ان دعم مشاركة المرأة اقتصاديا والحد من البطالة بين النساء يتطلب حزم تحفزية للمستثمرين اما الاتجاه لإعطاء امتيازات مباشرة للنساء فقط، يساهم مباشرة في طرد النساء من سوق العمل.

- أعلن منير فخري عبد النور وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن إطلاق البرنامج القومي للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بهدف فتح آفاق جديدة للمرأة المصرية تساعدهن علي إيجاد فرص للعمل،وذلك من خلال تدريب السيدات والفتيات

علي العديد من المهن بأحدث الأساليب العلمية وعلي أيدي مدربين بما يضمن تأهيل المرأة المصرية لسوق العمل، وتدريبهن علي مبادئ ريادة الأعمال، وكيفية بدء مشروع صغير، وعوامل نجاح المشروع ، وكيفية تسويق المنتجات، مما يمكن المرآة من توفير مصدر دخل مستقل .

٢. المرأة والصحة

شهد عام ٢٠١٤ تحسنا نسبيا في مجال الصحة ، حيث أكد تقرير» عوامل النجاح لصحة المرأة والطفل» الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف

أن ١٠ بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من بينهم مصر، تمكنت من تحقيق نجاح كبير في خفض وفيات الأمهات والأطفال .

وبحسب التقرير , فقد

قلصت مصر معدل وفيات النساء الحوامل بنسبة ٦٣٪ , من ١٢٠ حالة وفاة لكل ألف إمرأة عام ١٩٩٠ إلى ٤٥ حالة وفاة لكل ألف إمرأة عام ٢٠١٣.

٣. المرأة والتعليم

مازالت المرأة المصرية تعاني من قلة فرصها في التعليم، فقد احتلت مصر المركز ١١٦ من بين ١٤٢ دولة علي مستوي العالم من حيث المام النساء بالقراءة والكتابة، ووصلت للمركز ١١٥ من بين ١٤٢ دولة من حيث التحاق الفتيات بالتعليم بالابتدائي، واحتلت المركز ٨٠ من حيث

التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤.

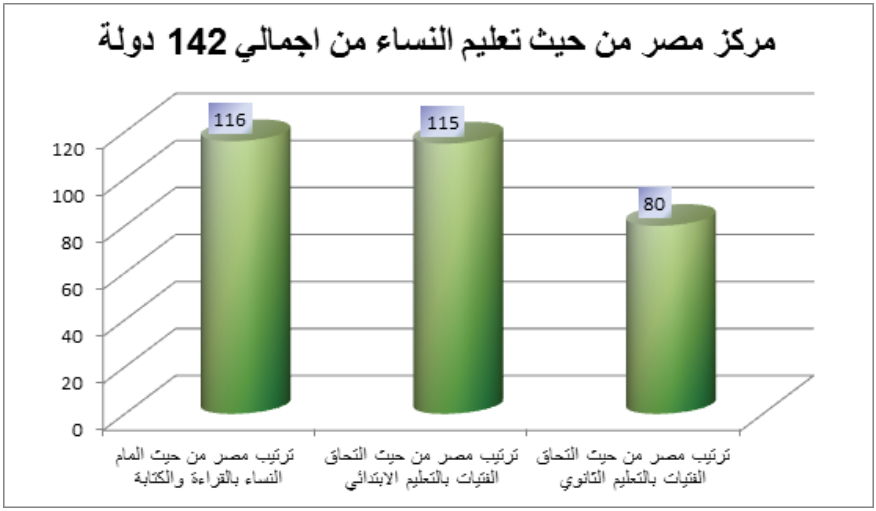

كذلك صرح د.سيد مسعد مدير ادارة البحوث بهيئة محو الآمية وتعليم الكبار **ان نسبة الآمية فى مصر حوالى ٢٣,٨٪ ثلثى النسبة من الأناث** نتيجة الفقر وتهميش النساء والعادات البالية الموجودة بالمجتمع .

٤. المرأة والرياضة

تم أقامت بطولة العالم للسيدات فى لعبة الأسكواش لعام ٢٠١٤ فى مصر على ملاعب نادي وادي دجلة بالقاهرة فى الفترة ما بين ١٢-٢٠ ديسمبر. تقام النسخة الـ٣٠ من البطولة للمرة الثانية في مصر منذ بداية انطلاق البطولة عام ١٩٧٩ وكانت المرة الاولى في مصر عام ٢٠١٠ بشرم الشيخ. وجمعت

المباراة النهائية للبطولة المصنفة الأولى عالميًا فى التصنيف العالمى للاعبات الاسكواش المحترفات الماليزية نيكول ديفيد والمصنفة الثالثة عالميا اللاعبة المصرية رنيم الوليلى لاعبة نادى وادى جلة والمنتخب المصري.

رنيم الوليلى

أدارت "سارة سمير" مباراة بين طلائع الجيش ووادى دجلة تحت ١٧ سنة بالدورى المصرى، لتصبح أول سيدة في تاريخ الكرة المصرية، تدير مباراة للرجال، تحكيميًا ضمن منافسات الجولة الثالثة عشر من بطولة الجمهورية لمواليد ١٩٩٧. وفي تصريحات إعلامية، قال عصام عبدالفتاح، رئيس لجنة الحكام، إنه تم اختيار سارة سمير لإدارة لقاء وادي دجلة وطلائع الجيش من أجل الاعتماد على المحكمات في بطولات الناشئين لتجربتهن ووضعهم في اختبارات قوية للوقوف على مستواهن بشكل عام، وقدراتهن على إدارة مباريات الرجال.

يذكر أن سارة سمير من مواليد ١٩٨٨ وتعد أول محكمة مصرية تحصل على شارة التحكيم الدولي.

القسم الثالث
العنف ضد المرأة

ما زالت النساء في مصر تعاني من التحرش الجنسي بكافة صوره بداية

من التحرش اللفظي وصولا للاغتصاب، وفي بعض الاحيان يتم استخدام التحرش الجنسي لاغراض سياسية الذي تمثل احد صوره في الاغتصاب الجماعي لسيدة بميدان التحرير في يونيو الماضي خلال احتفال المصريين بتنصيب رئيس جديد للبلاد. فكانت تلك الحادثة ما هي الا جريمة لها أبعاد سياسية واضحة وهي إفساد احتفالات ال مصريين و تشوية المرحلة السياسية الجديدة وإبعاد النساء عن المشهد العام وإجبارهن على الالتزام في بيوتهن وعدم المشاركة في أي عمل سياسي .

- انتهي استطلاع سكرتارية المرأة العاملة الذي أجري علي ٢٠ ألف سيدة وفتاة تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ و٥٥ عاما من مواقع عمل مختلفة من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، إلي تعرض نسبة ٣٠ ٪ منهن لتحرش لفظي وكانت أعلى نسبة بالقاهرة وبلغت نحو ٧٠٪ واحتلت محافظات الدلتا نحو ١٨٪ وتلاشت النسبة نهائيا بمحافظات الصعيد وبلغت نصف بالمائة.

كما أثبت الاستطلاع أن هناك اضطهادا بسبب عدم الاستجابة للمتحرش في العمل بنسبة تقارب الـ ٥٠ ٪ بالقاهرة، وأيضا تلاشت النسبة نهائيا بمحافظات وجه قبلى وبحرى، وندرت بمحافظة كفر الشيخ والذى وصل فيها نسبة الاضطهاد بسبب عدم الاستجابة للمتحرش نحو ٧٪ بجميع المحافظات أي أن ٣/١ أفراد عينة البحث فقط هن اللائى يعملن في بيئات عمل غير ملوثة تحرشيا.

وطالب الاستطلاع بوضع ضوابط للعلاقة بين الزميلات والزملاء في إطار العمل فقط دونما التطرق للمسائل الشخصية ووضع أطر الزمالة في العمل فقط مثل تجنب الخوض في الأمور الشخصية.

ولفت الاستطلاع إلى أنه من ضمن أسباب انتشار الظاهرة الغزو الثقافي عبر وسائل الاتصال الحديثة الانترنت غير المراقبة والتى ساهمت في زيادة الانحراف السلوكي، مشيرا أن هناك آثارا نفسية لهذا النوع من التحرش يؤدى في النهاية لتعرض المرأة لصدمة نفسية، بالإضافة لإصابتها بالاكتئاب وفقدان الثقة بالآخرين والتردد وعدم الشعور بالأمان النفسي والاجتماعي.

- كذلك انتهت دراسة قسم البحوث والمتابعة بجمعية تنمية جنوب مصر بقنا إلي ان ١٢,٦٪ من عينة الدراسة تدرك كل اشكال التحرش الجنسي، واكدت ٦٣,٥٪ من عينة الدراسة تعرضهن للتحرش الجنسي، حيث تعرضت ٢٧,٣٪ للتحرش اللفظي، و ٢٢,١٪ التعرض للاشارة او النظر، و٢٠,٩٪ للاحتكاك والملامسة.

- وفق ما ورد في تقرير «**حلقات جهنم**»؛ لمنظمة العفو الدولية، تواجه نساء مصر وفتياتها عنفاً بمستويات مقلقة داخل المنازل وفي الحياة العامة، بما في ذلك تعرضهن لاعتداءات جنسية على أيدي جماعات غوغائية والتعذيب في الحجز.

- -ويوثق التقرير العنف الموجه ضد النساء فى مصر داخل المنازل و فى الحياة العامة و مراكز الحجز التابعة للدولة كيف تتسبب أوجه القصور في القوانين المصرية وتفشي الإفلات من العقاب بتعزيز انتشار ثقافة يسودها العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بشكل روتيني في البلاد.

- **التمييز ضد المرأة**

شهد عام ٢٠١٤ العديد من صور التمييز طبقا لدستور ٢٠١٤، فضلا على استمرار خطاب مهين للمرأة مجرم وفقا للستور :

- **المرأة والقضاء**

بالرغم من صدور دستور ٢٠١٤ وتأكيد المادة ١١ فيه علي احقية وصول المرأة للقضاء إلا ان مجلس الدولة لم يعترف بهذه المادة واصر علي استمرار رفض تعيين النساء، حيث اعلن في شهر يناير الماضي تأجيل مناقشة تعيين الاناث لأجل غير مسمي دون اي تبرير او اسباب ومخالفا بذلك النص الدستوري، ايضا لم يتم فتح باب القبول فى كافة النيابات لطالبات كلية الحقوق اسوة بالطلبة .

- **المرأة ومهنة المأذون**

طالعنا نقيب المأذين بتصريح « إن تعيين المرأة مأذونة لعقد القرآن مخالف للشريعة الإسلامية»

ويعد هذا جريمة عنصرية تحض من قدر النساء وتعد اجّار بالدين لنشر خطاب كراهية ، حيث ان وظيفة المأذون موظف يقوم بوظيفة توثيق العقد وليس رجل دين ولا يوجد له اى صفه شرعية وتؤكد **المادة ١٨** من لائحة المأذونين بأنه :

"يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين"

وتؤكد هذه المادة ان وظيفة المأذون ما هي الا وظيفة توثيقية .

كما يعد هذا التصريح مخالف للدستور لاسيما **المادة ١٤** التي تقر بأن:

"الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة" اي ان معيار الكفاءة هو الحكم في تولي الوظائف و ليس معيار النوع".

كما يعد جريمة عنصرية حيث يحض على التقليل من شأن فئة تمثل نصف المجتمع.

وكان من الاولي بنقيب المآذين ان يحقق في مسألة قيام بعض المأذين بتسجيل عقود قرآن تحت السن القانوني للزواج، بدلا من الخروج بتصريح يهاجم فيه عمل المرأة مأذونة ، ولكن لم يتم تجريمه او الألفات اليه

- **حزب النور والمرأة**

في سابقة الاولي في تاريخ الاحزاب نظم حزب النور مؤتمر نسائي بمحافظة كفر الشيخ لمناقشة هيكلة اللجان النسائية والخطط الموضوعة لتفعيل دورها على مستوى المحافظة ضمن سلسلة من اللقاءات بين القيادة والقواعد النسائية للحزب، و جاءت المنصة كلها من الرجال وخلت تماما من النساء، فكيف تتم مناقشة اللجنة النسائية بغياب النساء ، وهو الامر الذي يؤكد عقيدة الحزب التي تري من المرأة كائن غير كامل الاهلية وصوتها عورة ويجب عزلها عن المجتمع،ويأتي هنا التساؤل ما سيفعل الحزب في النساء اللاتي ينجحن علي قوائمه الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة، هل سيجبرهم الحزب علي عدم التفاعل والنشاط داخل البرلمان وان يكن عديمي الجدوي؟ وماذا سيكون موقف اللجنة العليا للأنتخابات ؟

- **سياسات مواجهة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة**

بالرغم من انتشار جريمة التحرش الجنسي بكافة أشكالها إلا انه لم يكن هناك قانون خاص بالتحرش بالرغم من وجود ٣ مشاريع قوانين للتحرش منذ عام ٢٠٠٨، منها مشروع قدمه المركز المصري لحقوق المرأة ومشروع قدمه النائب محمد خليل قويطة ، والأخير قدمه المجلس القومي للمرأة، ولكن لم يؤخذ أيا منهم.

شهد عام ٢٠١٤ نشاطا ملحوظ علي مستوي سياسات مكافحة العنف

ضد المرأة وذلك كالتالي:

أ.صدور قانون لمواجهة التحرش الجنسي.

ب.إنشاء وحدات مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية ومديريات الأمن.

ج. إنشاء مكاتب دعم ضحايا العنف بوزارة العدل.

د. تشكيل لجنة لدراسة أسباب انتشار ظاهرة التحرش الجنسى برئاسة مجلس الوزراء.

ه.علي مستوي المجتمع المدني.

و. علي مستوي الجامعات.

ز.علي مستوي الفن.

أ.صدور قانون لمواجهة التحرش الجنسي.

شهد عام ٢٠١٤صدور لأول مرة قانون خاص بالتحرش الجنسي. ففي شهر يونيو صدر قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وذلك بتشديد العقوبات على كل من تعرض للغير مع المساواة بين الرجل والمرأة في مجال كون أحدهما قد وقع ضحية لأي من أشكال التعرض أو التحرش الجنسي.

وقد شمل هذا التعديل علي اضافة صورا جديدة للتعرض للغير فاصبح منها إتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة او القول أو الفعل وذلك بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصال السلكية

واللاسلكية، وجعل مشروع القرار العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما نص التعديل على تشديد العقوبة إذا كان من قام بفعل التحرش الجنسي أحد أصول المتولين التربية، أو له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليها، أو الخادم بالأجر عند المجني عليها، أو مارس ضغط تسمح له الظروف بممارسته على المجني عليه، وذلك لتصل العقوبة في هذه الحالات إلى الحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنين والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه.

ب.إنشاء وحدات مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية ومديريات الأمن.

شهد عام ٢٠١٤ نقلة نوعية داخل وزارة الداخلية لمواجهة العنف ضد المرأة تمثلت في إنشاء

وحدات مكافحة العنف ضد المرأة بكافة مديريات الأمن علي مستوي محافظات مصر(٢٧ محافظة) وذلك لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة لتوفير الحماية اللازمة للمرأة والحيلولة دون التعرض لها , حيث أصدر وزير الداخلية قراراً بإنشاء أقسام شرطة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة بكافة مديريات الأمن , والتنسيق مع قطاع حقوق الإنسان «إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة» فى حالة وجود أية بلاغات لحالات تعرض أو أى شكل من أشكال العنف ضد المرأة .. وتختص بالأتى:

- تلقى الشكاوى التى ترد للقسم عن حالات التعرض أو العنف ضد المرأة واتخاذ الأجراءات القانونية حيالها.

- مكافحة جرائم العنف ضد المرأة بمختلف اشكالها بكافحة صورها بالنطاق الجغرافى المحدد لكل مديرية أمن.
- مكافحة جرائم العنف ضد المرأة خاصةً حالات التعرض الجماعى لهن وضبط مرتكبيها وإتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم .
- التواجد فى الأماكن المزدحمة ووسائل النقل العام والأماكن التى تزداد فيها حالات التعرض للمرأة .
- التواجد فى (الإحتفالات، المهرجانات، المُباريات الرياضية.. وغيرها من المناسبات) لتوفير الحماية اللازمة للمرأة والحيلولة دون التعرض لها .
- التنسيق مع إدارات وأقسام حماية الآداب العامة بمديريات الأمن فيما يتعلق بأعمال مكافحة جرائم العنف ضد المرأة.

وتندرج تحت هذه الوحدة الكثير من الأفعال المجرمة ضد المرأة مثل الاغتصاب أو إتيان سلوك أو فعل يشكل انتهاكا جنسيا لها، فضلا عن امتهان كرامتها باستغلال جسدها فى الجذب والإغواء الجنسي بقصد تحقيق مصالح تجارية، أو دعائية، و تضم الإدارة الجديدة الخاصة بالمرأة نخبة من ضابطات الشرطة المتميزات في عملهن من بينهن المتخصصات في مجال الطب النفسي وذلك للتعامل مع المجني عليها ومساعدتها على التقدم بشكواها دون الشعور بقلق أو حرج، فضلا عن وجود ضباط من الرجال الذين يتمعتون بالكفاءة، كما يصل عدد العاملين فى كل وحدة أربعة من الضباط ليصل بذلك اجمالى صباط وحدة مكافحة العنف الى مائة وثمانى ضابط وضابطة (١٠٨) على مستوى الجمهورية , بالأضافة الى أربعة الى خمسة من المساعدين.

ج. إنشاء مكاتب دعم ضحايا العنف بوزارة العدل

بدأت وزارة العدل فى إنشاء مكاتب للدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف ضد المرأة , وتهدف هذة المكاتب إلى تمكين وتوفير خيار لجميع النساء المتضررات من العنف والإساءة والتحرش و رفع الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات بشكل عام والمساهمة في زيادة الموارد للخدمات العنف المنزلي لدعم المرأة و تسهيل إجراءات تقديم التقارير , و ذلك لزيادة عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها و هي الخطوة الأولى نحو تقليص عدد ضحايا التحرش الجنسي والعنف المنزلى.

د.تشكيل لجنة لدراسة أسباب انتشار ظاهرة التحرش الجنسى برئاسة مجلس الوزراء.

أصدر المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، قراراً بتشكيل لجنة لدراسة أسباب انتشار ظاهرة التحرش الجنسى، برئاسته، وعضوية وزراء السياحة ، الداخلية، التنمية المحلية، الأوقاف، التربية والتعليم، التعليم العالى، الشباب والرياضة، الصحة والسكان، التضامن الاجتماعى، الثقافة، والعدل، وممثلين للأزهر، والكنيسة، والمجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، مع أحقية أن تدعو اللجنة لحضور اجتماعاتها من تراه من ذوى الخبرة والمتخصصين.

a. علي مستوي المجتمع المدني.

أعلنت مجموعة من المنظمات والمجموعات النسوية[4] التي تعمل فى مجال مكافحة العنف ضد النساء عن بدأها فى تصميم إستراتيجية وطنية مستقلة تشمل الأدوار التي يجب من وجهة نظرهم أن تلعبها المؤسسات الوطنية وما تشمله من وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي ووزارات الداخلية والصحة والتربية والتعليم والإعلام والتضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة وغيرها من الأطراف المعنية. بالإضافة إلى المنظمات النسوية غير الحكومية من أجل القضاء العنف ضد المرأة. أتى ذلك فى أطار عدم ثقة هذه المنظمات والمجموعات فى معايير الشفافية المتبعة فى اللجنة المشكلة من قبل الحكومة.

g. علي مستوي الجامعات.

- أعن رئيس جامعة القاهرة عن مبادرة خاصة بمواجهة التحرش والعنف ضد المرأة والتي تتبني تشكيل لجنة عليا تختص بوضع السياسات اللازمة لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة . وتشكيل لجنة تنفيذية بوجود ممثلين عن المجتمع المدني.
- قدم المركز المصرى لحقوق المرأة ورقة عمل بعنوان " سياسات وإجراءات لمواجهة التحرش الجنسى فى الجامعة " الى كلا من رؤساء جامعتى عين شمس واسيوط وذلك لإيجاد اليه وقنوات لتلقى شكوى الطالبات وكيفية التحقيق فيها للتصدى لهذه المشكلة فى الجامعتين لخطوة تجريبية لتعميمها على الجامعات , تضمنت الورقة

4 1. نظرة للدراسات النسوية.
2. مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.
3. مؤسسة المرأة الجديدة.
4. مؤسسة قضايا المرأة المصرية

- التعريف بالتحرش الجنسي في أماكن العمل ومنها الجامعة
- نموذج لألية مواجهة التحرش الجنسى فى الجامعة
- المسؤوليات و عملية إختيار الأعضاء المشاركين في لجان التحقيق و جمع المعلومات :
- المسؤوليات القانونية للأطراف المعنية
- طريقة تقديم الشكوى
- الشكاوى غير الرسمية
- الشكاوى الرسمية
- تنفيذ الإجراءات التأديبية
- الطعن على العقوبات
- ملاحظات و تعديلات علي السياسة
- تعميم السياسة و تدريب الموظفين

z. علي مستوي الفن.

«غابة الاسفلت» هو عنوان فيلم قصير تدور احداثه حول التحرش الجنسي . حيث يتناول الفيلم التحرش من المنظور القانوني وتوضيح قانون التحرش الجديد والعقوبات الخاصة بالتحرش.

القسم الرابع
بعض جهود المركز المصري
لحقوق المرأة

قام المركز المصري خلال عام ٢٠١٤ بالعمل علي عدة مستويات :

١. الاصلاح التشريعي لضمان حقوق المرأة.

٢. وضع سياسات لمواجهة العنف ضد المرأة.

٣. دعم المشاركة السياسية للمرأة.

٤. دعم الحقوق الاقتصادية الأقتصادية للمرأة

٥. حملات نشر الوعى بحقوق المرأة.

• أولا: علي مستوي الاصلاح التشريعي لضمان حقوق المرأة

ا. قانون الاحوال الشخصية

فى اطار عمل المركز فى الاصلاح التشريعى للنساء علي قانون الاحوال الشخصية تم عمل مسودة قانون لتعديل قانون الاحوال الشخصية الحالى وهذا بعد مراجعة جميع الادبيات الخاصة بالاحوال الشخصية والمقارنة بين قوانين الاحوال الشخصية بالبلدان العربية

كما نظم المركز عدة اجتماعات مع الخبراء القانونيين ، و فضلا عن اجتماعات مع الجمعيات الاهلية بالمحافظات والسيدات المعنيات بالقضية واعضاء برلمان سابقين للوقوف علي اهم المشاكل بالقانون الحالي والنقاش حوله وادراجها فى المسودة

وبناءً عليه تم الانتهاء من هذه المسودة كاملة لعرضها على البرلمان القادم .

يهدف مقترح القانون الى التركيز علي النقاط الاتية :ـ

١. تنظيم ما اغفل تنظيمه من مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية كالخطبة وبعض مسائل الزواج.

٢. تنظيم كافة ما يتعلق بالأسرة فى قانون موحد .

٣. محاوله ضبط ايقاع الخبراء الاجتماعيين.

٤. الخطبة وتنظيمها.

٥. تنظيم مسائل الزواج بشكل أكثر وضوحا بما يتضمن حقوق الاسرة ويحافظ على حقوق المرأة من مهر ومنقولات زوجية ونفقة وخلافه .

٦. جعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين.

٧. تبني صياغة حديثة تحفظ من كرامة وإنسانية المرأة.

٨. جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة، تمارسه حسب اختيارها ومصلحتها.

٩. تنظيم حق تعدد الزوجات بما لا يخل بحق الزوج فى التعدد وفقا للشروط والضوابط الواردة بالقرآن الكريم ولا تضار الزوجة أو الزوجات وكذا الأسرة .

١٠. جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة، كل حسب شروطه الشرعية، وبمراقبة القضاء.

١١. بتعزيز آليات التوفيق والوساطة، بتدخل الأسرة والقاضي.

١٢. توسيع حق المرأة في طلب التطليق، لإخلال الزوج، كشرط من

شروط عقد الزواج، أو للإضرار بالزوجة مثل عدم الإنفاق أو الهجر أو العنف، وغيرها من مظاهر الضرر.

١٣. تنظيم حق الاستضافة والرؤية والحضانة بما يراعى المصلحة الفضلى للطفل.

١٤. الحفاظ على حقوق الطفل.

١٥. حماية حق الطفل في النسب.

ب- مشروع قانون التحرش الجنسي

في ظل تفاقم ظاهرة التحرش الجنسي فى مصر قام المركز المصري لحقوق المرأة بالاستعانة بمجموعة من الخبراء القانونيين لوضع مقترح لمشروع قانون للتحرش الجنسي ومذكرته الإيضاحية بهدف القضاء على التحرش الجنسي، وتقدم المركز بهذا المقترح لرئيس الجمهورية المستشار عدلي منصور كي يكون عونا في إصدار قانون لعلاج هذه الظاهرة.

ويتميز مشروع القانون المقدم بالاستفادة من فلسفة العقاب التى تؤكد أن العقوبة الرادعة هى العقوبة المنفذة وليست بالضرورة المشددة ، لذا يؤكد المركز علي ضرورة الاستفادة من العقوبة التبعية والموجودة بقانون العقوبات (مادة ٢٥ عقوبات) وكذلك التدابير الموجودة في المادة ١٩ مكرر، ويمكن الاستفادة من نص مادة ١٧ عقوبات المتعلقة بالسلطة التقديرية للقضاة فيما يتعلق بالوسائل والأدوات. ويمكن التنسيق بين النص المستحدث وكل من المواد ٢٧٨ عقوبات التي تتحدث عن الفعل المخل بالحياء علانية و٢٧٩ عقوبات والتي تتحدث عن ارتكاب الفعل ولو في غير علانية بحيث

يتم شمول كل الحالات عن التحرش الجنسي وضبط تدرج العقوبة بينها[5].

ج. مقترح قانون لضمان مشاركة المرأة السياسية

في اطار الاستعداد للانتخابات البرلمانية تقدم المركز المصري بقترح قانون للجنة القانونية لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لضمان مشاركة المرأة السياسية بنص قانوني يضمن تمثيل النساء في البرلمان بشكل يعادل مساهمتها في مختلف مجالات المجتمع. من خلال تطبيق المبدأ التالي:

«يجب إلا يقل عدد النساء في كل دائرة انتخابية سواء اجريت بالقائمة او بالفردي او بالنظام المختلط عن ٣٠٪ من عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة . وان يراعي مبدأ التناوب بين النساء والرجال في حالة القائمة الانتخابية[6]» .

- **ثانيا: علي مستوي وضع سياسات لمواجهة العنف ضد المرأة.**

أ. شارك المركز فى عدة دراسات أعدها **مركز بحوث أكاديمية الشرطة** عن العنف ضد المرأة. جاءت الدراسة الأولى عن التحرش الجنسي «آليات لمواجهة العنف ضد المرأة؛ معالجة التحرش الجنسي كحالة دراسية» و الدراسة الثانية « العنف الاسرى بين التجريم و المواجهة» تبحث أليات مواجهة العنف الأسري و دور الجهات الحكومية و الغير الحكومية.

ب. كما شارك المركز فى اربع محاضرات نظمها **مركز بحوث أكاديمية الشرطة** لضباط كلية الشرطة، المصريين و غير المصريين للحديث عن

5 يوجد نسخة من مشروع القانون بقسم الملاحق
6 يوجد نسخة من مشروع القانون بقسم الملاحق

المواثيق الدولية الخاصة بالعنف ضد المرأة .

ج. شارك المركز كجزء من المجتمع المدني في «مشروع حقي» بالشراكة مع وزارة العدل والمجلس الثقافي البريطاني في مصر. رئيسة المركز الأستاذة نهاد أبو القمصان هى المستشار الفنى في المشروع. يسعى «مشروع حقي» لإطلاق مكاتب للدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف ضد المرأة. ويهدف هذا المشروع إلى تمكين وتوفير خيار لجميع النساء المتضررات من العنف والإساءة والتحرش و إنشاء تحالف خدمات الضحايا و رفع الوعي الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات بشكل عام والمساهمة في زيادة الموارد للخدمات العنف المنزلي لدعم المرأة وأخيرا وليس آخرا تسهيل إجراءات تقديم التقارير و ذلك لزيادة عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها وهي الخطوة الأولى نحو تقليص عدد ضحايا التحرش الجنسي والعنف المنزلى.

ه. شاركت الأستاذة نهاد أبو القمصان رئيسة االمركز المصري لحقوق المرأة فى الاجتماع مع مسئولى وحدة حقوق الأنسان والعنف ضد المرأة بوزارة الداخلية لمناقشة دور وفاعلية وحدة العنف ضد النساء وتبادل الأفكار حول اليات عمل الوحدة .

و. علي مستوي الجامعات.

- قدم المركز المصرى لحقوق المرأة ورقة عمل بعنوان « سياسات وإجراءات لمواجهة التحرش الجنسى فى الجامعة « الى كلا من رؤساء جامعتى عين شمس واسيوط وذلك لإيجاد اليه وقنوات لتلقى شكوى الطالبات وكيفية التحقيق فيها للتصدى لهذه المشكلة فى الجامعتين لخطوة تجريبية لتعميمها على الجامعات , تضمنت الورقة :
- التعريف بالتحرش الجنسي في أماكن العمل ومنها الجامعة
- نموذج لألية مواجهة التحرش الجنسى فى الجامعة
- المسؤوليات و عملية إختيار الأعضاء المشاركين في لجان التحقيق و جمع المعلومات :

- المسؤوليات القانونية للأطراف المعنية
- طريقة تقديم الشكوى
- الشكاوى غير الرسمية
- الشكاوى الرسمية
- تنفيذ الإجراءات التأديبية
- الطعن على العقوبات
- ملاحظات و تعديلات علي السياسة
- تعميم السياسة و تدريب الموظفين

ثالثا: علي مستوي المشاركة السياسية للمرأة

أ. ميثاق جزبى لدعم المرأة

قام المركز بمناقشة الأحزاب السياسية لدعم النساء في الانتخابات البرلمانية والمحلية وأسفرت هذه المناقشات عن **ميثاق حزبي** تلتزم به الأحزاب لدعم النساء، حيث قام المركز بوضع المسودة الأولى ومناقشة الأحزاب حولها حتى تم التوصل للشكل النهائي للميثاق

ب . مطالب النساء من الرئيس القادم

بالتعاون مع بعض الجمعيات الأهلية الأخرى قدم المركز مطالب النساء من الرئيس القادم , وذلك قبل الانتخابات الرئاسية وجاء ذلك على سبع مستويات على المستوى السياسي والاقتصادي والتعليمي والقانوني والإعلامي والديني وأخيراً أوضاع المصريات في الخارج.

ج. تدريب وتأهيل ١٠٠ سيدة لدخول البرلمان

في إطار رفع مهارات النساء والدفع بهن لدخول البرلمان المقبل من اجل رفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة قام المركز بتدريب وتأهيل١٠٠ سيدة لدخول البرلمان المقبل وشملت الدورات التدريبية مشاركات من ٢٥ محافظة من محافظات الجمهورية، وقد مثلت المشاركات مختلف الانتماءات السياسية والحزبية حيث وصل عدد الاحزاب المشاركة إلي٢١ حزب سياسي بالإضافة إلي عدد من المستقلات، وقد ركزت الدورات التدريبية علي عدة موضوعات عملية وميدانية تساهم في إدارة أفضل للحملة الانتخابية مع استثمار كافة الموارد مهما كانت محدودة.

د. الدليل التدريبي « الإجراءات العملية للحملات الإنتخابية من منظور نوعي وكيف تنشئ غرفة علميات

في إطار قيام المركز المصري بتقديم الدعم الفني للمرشحات أصدر الدليل التدريبي « الإجراءات العملية للحملات الإنتخابية من منظور نوعي وكيف تنشئ غرفة علميات» حيث يستهدف الدليل مرشحات مجلس النواب ومديري الحملات المعاونة للمرشحات و مرشحات المجالس المحلية . ويهدف هذا الدليل إلي تمكين مرشحات مجلس النواب من فهم وإدارة الحملات الإنتخابية بأسلوب علمي يمكنها من إدارة حملة ناجحة تساهم في حصولها على المقعد داخل المجلس وبالتالي زيادة نسبة مشاركة النساء . وينقسم الدليل إلي خمسة أقسام وهي: القسم الأول بعنوان «مرحلة الاعداد للحملة الانتخابية» حيث يتناول الإجراءات الواجب علي المرشحة اتباعها بمجرد التفكير في خوض المعركة الانتخابية . بينما القسم الثاني بعنوان « صياغة البرنامج الانتخابي» وفيه يوضح كيف يمكن للمرشحة صياغة برنامج انتخابي يتسم بالصدق والفاعلية مبتعدة عن الوعود الكاذبة، اما القسم الثالث بعنوان «مكونات غرفة العمليات وإداراتها»

والذي يتناول معايير اختيار اعضاء غرفة العمليات الانتخابية وماهي ادوار كل شخص في فريق العمل . بينما القسم الرابع بعنوان «التواصل مع الاعلام» تناول كيفية التواصل مع الاعلام واهمية اختيار رسالة جيدة، و دور الفريق الاعلامي،في حين انتهي القسم الخامس والاخير بالبيئة القانونية لمراحل العملية الانتخابية بدءً من الاجراءات القانونية للترشح والاوراق المطلوبة والاجراءات القانونية المنظمة لكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بالتفصيل انتهاءً باعلان النتائج.

رابعا: دعم الحقوق الاقتصادية للمرأة

فى إطار مجهودات المركز فى تعزيز المشاركة الأقتصادية للمرأة

ا.تم إعداد تقرير مبدئى عن القرض المقدم من قبل البنك الدولى إلى الصندوق الأجتماعى للتنمية و ذلك فى أطار متابعة مشروع «تعزيز الأبتكار من أجل تمكين أقتصادى شامل».

١. ب. تم إعداد ورقة بحثية تحت عنوان «النساء و الخدمات البنكية». يتضمن التقرير عرض لأليات تشجيع النساء على الأستفادة من الخدمات البنيكة و خاصة الأقتراض فى حالات المشروعات الصغيرة و المتوسطة. كما تم دراسة تجارب خمسة بنوك فى خمس دول مختلفة و هى نيجريا و الولايات المتحدة الأمريكية و لبنان و تركيا و كينيا فى هذا الأطار

٢. ج.شاركت رئيسة مجلس إدارة المركز المصري نهاد ابو القمصان فى اجتماعات الربيع و الخريف للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمناقشة قضايا المساواة والحالة الإقتصادية للمرأة والدفع بعجلة النمو الشامل في القطاع الخاص مما ساهم إجابياً فى حصول مصر على قرض من البنك الدولى لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

• خامسا: حملات نشر الوعى بحقوق المرأة

• حملة (مجتمع ارقى)

شارك المركز المصرى لحقوق المرأة فى تخطيط حملة (مجتمع ارقى) بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة ومنظمة التعاون الدولى الالمانى وتتضمن الحملة مجموعة من المحاور وهى : السلوك ، محو الامية ، القمامة

. التحرش الجنسى والتى اطلقت مبادرة (على صوتك) للتوعية حول ظاهرة التحرش الجنسي والتى تتضمن دورات تدريبية للمدربين من ٥٠ – ١٠٠ شباب من الجنسين ويتم ذلك عن طريق مراكز الشباب على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية . بالاضافة إلي اعداد دليل تدريبى لتدريبات الشباب والاستعانة به فى التوعية.

- حملة برلمان لينا وليكم

شارك المركز المصري تنسيقية المرأة للعمل الجماهيري وجمعية تنمية والنهوض بالمرأة ومبادرة المحاميات المصريات وجمعية مصر للتنمية والتطور الديمقراطي والمجلس الثقافي البريطاني في حملة برلمان لينا وليكم لدعم مشاركة النساء في البرلمان المقبل . ومن الجدير بالذكر أن حملة «برلمان لينا

وليكم» هي حملة منبثقة عن بحث إجرائي قام به عدد من المؤسسات والجهات والأفراد المعنيين بقضايا المرأة تحت عنوان» التشريعات التي تساهم في زيادة تمثيل المرأة في البرلمان «في إطار مشروع «مشاركة المرأة في الحياة العامة» بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني لدعم المشاركة السياسية للمرأة وبناء قدرات النساء وتقديم دعم واسع النطاق لمشاركتهن الفعالة في الحياة العامة.

الخاتمة

مطالب النساء التى لم تتحقق

على المستوى السياسي

- التأكيد على أن يضمن النظام الانتخابي ألا يقل تمثيل المرأة عن ٥٣ ٪ علي القوائم او الفردى فى كافة المجالس المنتخبة لضمان تمثيل المرأة حسب الكفاءة .
- تمكين النساء في الأحزاب ولا يقتصر علي لجنة أو أمانة أو منصب وان تعمل الأحزاب على مشاركة حقيقية فعلية في كافة المستويات الحزبية وأتخاذ الأجراءات لإلزام الأحزاب بترشيح النساء ،علي أن يقدم كل حزب ما لايقل عن ٥٣٪ من عضويته مرشحات للمجالس المنتخبة
- دعم القيادات الشابة الراغبات في المشاركة فى الأنتخابات وتدريبهن .

علي المستوي الاقتصادي

- دراسة وتقييم مساهمة النساء فى الاقتصاد وسوق العمل الرسمى وغير الرسمى , وتقييم مساهمة المرأة ربة المنزل فى الاقتصاد وتوفير التأمين الصحي والاجتماعى لها.
- ضرورة التأكيد على واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تولى المرأة جميع المناصب إعمالا بمبدأ المواطنة والمشاركة المتساوية علي أساس الكفاءة و المهنية
- إلغاء التمييز ضد المرأة فى سوق العمل والتأكيد على توفير فرص العمل والتدريب على قاعدة المساواة.
- الاهتمام بالمرأة المعيلة و تمكينها عن طريق المشروعات الصغيرة مع مراعاة المساواة في الإعفاءات الضريبية بينها وبين الرجل.
- توفير الخدمات الاجتماعية الداعمة للمرأة العاملة مثل دور الحضانة الجيدة حماية الدور الإيجابي للمرأة العاملة.

علي المستوي التعليمى

- تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.
- وجود النساء في مواقع صنع القرار علي مستوي وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم.
- الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات علي المتسربين من التعليم .
- ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد علي النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام .
- ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي .

علي المستوي القانوني:

- تنقية القوانين من كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء.
- تعديل قانون الأسرة و الأحوال الشخصية لتسق مع مبادئ العدالة والمساواة فى الشريعة الأسلامية , و تكون المسئولية القررات المشتركة هى القاعدة الحاكمة فى العلاقات الزوجية.
- الاهتمام بتفعيل القوانين وسريانها على جميع أفراد وفئات الشعب إعمالا لمنطق المساواة أمام القانون في مجتمع ديمقراطي وإنهاء فكرة المحسوبية والوساطة.
- تشديد العقوبات علي جرائم العنف بكافة أشكاله ولا سيما الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف الأسرى.
- إصلاح محكمة الأسرة .

علي المستوي الإعلامى :

- وضع استراتيجية عمل لقضايا المرأة تعمل علي تغيير الثقافة التمييزية و النظرة الدونية للمرأة في الإعلام وفي المجتمع وتحسين صورة المرأة في الإعلام و الدراما والأعمال الفنية المختلفة.
- البعد عن الصورة النمطية المرأة والإهتمام برسم صورة المرأة الحقيقية و تأكيد وجودهن كخبيرات سياسيات أو قانونيات لتأكيد صورة المرأة الذهنية لدي المشاهد بأنها مشاركة وموجودة.
- تفعيل دور الإعلام بنشر قضايا النساء وإبراز دورها في الثورات المختلفة مثل ثورة الجزائر وفرنسا وبناء المانيا بعد هزيمتها في الحرب.
- ضرورة التعاون مع الإعلام، العمل ومده بالمعلومات، بمعني الشراكة وليس فقط مراقبة ما يقدم .
- تكوين شراكة بين منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام.
- على المستوى الديني.
- التأكيد على دور الخطاب الديني العصري الذي يخاطب المعاملات والأخلاق والعلاقات الاجتماعية الذى يرسخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان واحترام الاختلاف.
- نشر وتدعيم القيم والأخلاق الدينية الإيجابية القائمة على احترام الأخر في المجتمع.
- اصلاح الخطاب الدينى المتعلق بالمرأة

علي مستوي أوضاع المصريات في الخارج :

- تفعيل دور السفارات و القنصليات لحماية المصريين فى الخارج لاسيما النساء
- تأهيل النساء العاملات قبل السفر و التأكد من خروجهن بعقود وفى ظروف عمل أمنة .